أساليب الاستثمار النفطي في العراق

Oil Investment Method in Iraq

م. د. محمد محسن خنجر

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

نعتقد أنه من الممكن القول بعدم وجود استراتيجية اقتصادية واستثمارية ذات أهداف واضحة وأساليب تنفيذ ثابتة ومستقرة بعيدا عن الظروف السياسية الغير مستقرة في إدارة القطاع النفطي في العراق.

إن الاستثمار النفطي من خلال صيغة عقود المشاركة بالإنتاج يعتبر نقطة بداية لخصخصة الصناعة النفطية في العراق. ويقترح البحث ضرورة التركيز على أسلوب الاستثمار الوطني المباشر بالإضافة إلى الاعتماد على صيغة العقود الخدمة الفنية مع الشركات الأجنبية للحصول على الخبرات وإدخال التكنلوجيا المتطورة.

Abstract:

There is no Economic investment strategic with a clear objectives and constant executive program faraway from political instability in management of oil sactar Iraqi.

The research suggested that no tach state ownership of the oil wealth, because: Iraq was able to developing his oil sector by development on the National investment method and development of technical services contrats with forgen compunes to optement the expretises and new technical for developing the oil sector.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختيار الأسلوب الاستثماري أو الأساليب الاستثمارية المناسبة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية الناضبة في العراق ويجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة، وبما ينسجم مع مبادى الدستور العراقي.

الأساليب المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي المقارن الذي يعتمد على تقييم لاهم الأساليب المختلفة للاستثمار النفطي لغرض اختيار الأسلوب الملائم والذي يحافظ على الثروة النفطية ويجعلها ملكا للشعب العراقي وفي خدمة التنمية.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

تناول الدراسة المدة ما بعد (٢٠٠٣) في الاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة:

بما ان الناتج النفطي يشكل النسبة العظمى في الناتج المحلي الإجمالي اكثر من ٩٠% وفي الموازنة العامة للدولة فلابد ان يكون للاستثمار الوطني المباشر الدور الرئيسي لتنمية القطاع النفطي ولكن هذا لا ينفي الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الحيوي.

المقدمة:

أن موضوع أساليب الاستثمار في القطاع النفطي يحتل أهمية بالغة الخطورة، كون الاقتصاد العراقي يعاني من ظروف الأزمات والحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على مدى اكثر من خمسة قرون وان الولوج في هذا الموضوع يعني تقرير مصير الثروة النفطية.

من هنا فأما ان تكون الثروة في مصلحة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وبالتالي رفع المستوى المعاشي للأفراد أو ان يستمر استنزاف هذه الثروة لمصالح فئوية أو لمصلحة الشركات النفطية الاحتكارية وبالتالي استمرار التخلف بشتى أصنافه وقد تناول الباحث عدة صيغ وأساليب للاستثمار في هذا القطاع ومنها:

١. خلال عقد الخمسينيات كان هناك قانون أو نظام الامتيازات، حيث بموجب هذا النظام كانت الشركات النفطية الأجنبية تمتلك أراضي واسعة لأغراض الاستكشاف والتنقيب وحسب هذا القانون ان للشركات الأجنبية حق ملكية النفط في باطن الأرض مقابل تعويض الدولة، ولكن الحكومة عقدت اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق عام ١٩٥٢، ولكن العقد كان غير ملزم للشركة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى حدوده الدنيا.

٢. قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي تم بموجبه تأميم هذه الأراضي وأصبحت ضمن ملكية الدولة ذلك خلال عقد الستينات، وقد تم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٤ وباشرت عملها في تنفيذ المرحلة الأولى من حقل شمالي الرميلة.

٣. أما خلال عقد السبعينيات فقد تم الاعتماد على صيغة أو أسلوب الاستثمار الوطني المباشر بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ وذلك بالاعتماد على الكوادر الفنية الوطنية في إنجاز عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب وتم رفع الإنتاج إلى حوالي ٣,٥م يوميا في أواخر عام ١٩٧٩.

٤. خلال عقد الثمانينات فقد توقف تصدير النفط بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وكذلك خلال التسعينات خضع العراق إلى العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي.

٥. في عام ١٩٩٦ تم التوقيع على مذكرة التفاهم حول تصدير كمية من النفط مقابل استيراد الغذاء والدواء ولكن استمر الحظر على استيراد المعدات والأدوات الاحتياطية والتكنلوجية الحديثة الخاصة بالصناعة النفطية.

٦. في عام ١٩٩٧ تم استخدام أسلوب الاستثمار حسب عقود المشاركة بالإنتاج لكن باسم عقود التطوير والإنتاج مع شركات صينية وروسية وفرنسية وهي مشابهه لعقود المشاركة بالإنتاج ولكن معظم هذه العقود لم يتم تنفيذها بسبب ظروف الحصار الاقتصادي واستمرار الحظر الدولي ماعدا الشركات الصينية وقد كانت الأهداف السياسية واضحة وراء توقيع هذه العقود وكانت محاولة لكسب تأييد الدول دائمة العضوية في مجلس الآمن الدولي آنذاك لمحاولة كسر الحصار الاقتصادي.

ومن هنا اصبح مسالة اختيار الأسلوب أو الأساليب الاستثمارية الملائمة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية يعتبر غاية في الأهمية والذي ينبغي أن يكون ذلك ضمن استراتيجية اقتصادية واستثمارية واضحة للاقتصاد العراقي بشكل عام وللقطاع النفطي بشكل خاص.

أولا: أسلوب الاستثمار الوطني المباشر N.I.D

قبل الولوج في هذا الأسلوب الاستثماري لا بد من استعراض تطور حجم الاحتياطي والإنتاج من النفط الخام العراقي:

يؤكد العديد من الخبراء ان العراق يمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ ١١٥ مليار برميل عام ٢٠٠٨[١]. وحوالي ٢٢٠ مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد وهي تمثل ١٠% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد وحوالي ٢١% من الاحتياطي النفطي المؤكد لـــOPEC وكان العراق لغاية عام

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨- p.345.

٢٠٠١ يحتل المركز الثاني في الاحتياطي المؤكد بعد السعودية ولكن بالرغم من زيادة الاحتياطي في عام ٢٠٠٨ فان العراق تراجع إلى المركز الرابع بعد السعودية وايران وروسيا.

كما تشير دراسة أخرى إلى ان الاحتياطي المؤكد للعراق حالياً يصل إلى (١٣٤) مليار برميل، ويشير الخبراء إلى ان العراق لديه اكثر من ٥٢٦ بئراً نفطياً لم يستغل سوى ١٢٥ بئراً فقط وكما قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ان تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (٤٠٠) مليار برميل[١].

ويعتبر العراق من أقل الدول استكشافا للنفط من بين الدول النفطية وينتظر تنفيذ الكثير من الاستكشافات لتحويل نسبة كبيرة من الاحتياطات المحتملة إلى مؤكدة.

ويمتاز النفط العراقي بانخفاض تكلفة استخراج البرميل الواحد وهو لا يتجاوز١,٥ دولار أمريكي، ففي بحر الشمال تكون الكلفة بحدود ١٤ دولار وفي حقول تكساس حوالي ٢٩ دولار وفي حقول أوربا تكون ١١ دولار.

كما وتكون نوعية النفط العراقي من النفط الخفيف المرغوب في المجال الصناعي، ويمتاز بارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطات النفطية، حيث يقدر هذا العمر بالنسبة للعراق حوالي ١٦٤ سنة في عام ٢٠٠٦.

أما إنتاج النفط الخام في العراق فقد بلغ عام ١٩٨٠ حوالي ٢,٦ م.ب يومياً وتدهور إلى ٠,٧٣٠ م.ب يومياً عام ١٩٩٥ ثم إلى ٢,٨ م.ب يومياً عام ٢٠٠٠، وحوالي ١,٢٥ م.ب عام ٢٠٠٦ و ٢,٣ م.ب/ يومياً عام ٢٠٠٩، وفي كل الأحوال لم يرتفع حجم الإنتاج من النفط الخام في العراق الى ما وصل اليه عام ١٩٧٩ حيث وصل الى حوالي ٣,٥ م.ب/يوم، اما الكميات المصدرة من النفط فقد تراوحت بين مليون/ برميل / يوم عام ٢٠٠٣ و ١,٩ مليون برميل / يوم عام ٢٠٠٩[٢].

ويعاني إنتاج النفط الخام من مشاكل عديدة منها خارجية تخص العقوبات الدولية والحظر على توريد الأدوات الاحتياطية واستيراد التكنولوجيا المتطورة وأخرى محلية ولكنها هي الأخرى تعود إلى الأولى ومن هذه المشاكل.

١. ان شركات الاستكشاف الوطنية تعاني من صعوبة في شراء وتأجير الفرق الزلزالية.
٢. فشل مشاريع الحفر في تحقيق معظم أهدافها.
٣. الفشل في المشاريع الخاصة بزيادة الطاقات التصديرية وأعاده بناء منشآت التصدير.

(١) عبد علي المعموري: قانون النفط الجديد مجلة أبحاث عراقية مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢/٢٠٠٧ السنة الأولى، P.28.

(٢) وزارة المالية: دائرة المحاسبة.

٤. كذلك بالنسبة الأنابيب نقل النفط البرية ومعظمها مغلقة المارة عبر سوريا والسعودية.
٥. فشل مشاريع موانئ التصدير بالنظر لعدم توريد المعدات وقطع الغيار.
٦. نقص وسائل ومعدات أزاله المياه من الآبار وتوقف الكثير منها عن الإنتاج.
٧. ان معظم الحقول المنتجة حاليا تحتاج إلى استثمارات هائلة لتأهيلها وإصلاحها من اجل استئناف الإنتاج منها.

ان أسلوب الاستثمار الوطني في تطوير القطاع النفطي يعتمد على الكوادر الفنية الوطنية ذات الخبرة العالية في شؤون الاستكشاف والحفر والإنتاج حيث اعتمد على هذه الصيغة بعد قرار التأميم عام ١٩٧٢، ومن الأمثلة على قدرة الكوادر الفنية الوطنية عندما تم تأميم الأراضي العراقية التي تم الاستيلاء عليها من قبل الشركات حسب قانون الامتيازات وكانت غير مستغلة، حيث تم تأميم الأراضي حسب قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١، وتم اكتشاف الآبار وحفرها بكوادر وطنية بالتعاون مع الشركات الروسية والفرنسية.

كذلك تم استغلال حقل غرب القرنة والاستثمار فيه من مرحلة الاكتشاف حتى الإنتاج والصيانة من قبل الكوادر الفنية والإدارية بعدما تخلت الشركة الروسية عن متابعة تطويره في عقد التسعينات والذي تقدر طاقته الإنتاجية بـــ (٤٥٠) الف برميل/ يوم وتم زيادة هذه الطاقة الى (٧٥٠) الف برميل/ يوميا بعد التطوير حيث يبلغ احتياطي هذا الحقل (٢٠) مليار برميل وكذلك حقل مجنون في البصرة.

وقد يواجه الاستثمار الوطني صعوبات تخص مسالة تجهيز التكنولوجيا والأجهزة المتطورة، وكذلك صعوبة التعامل مع التكنولوجيا المتطورة، ويمكن تذليل ذلك من خلال التعاقد مع شركات اجنبيه متخصصة لتوفير ما يحتاج العراق من خبرة فنية في هذا المجال لإدخال التكنولوجيا الحديثة والتوسع في أرسال هذه الكوادر في دورات تدريبية في الخارج، مع العلم أن هذه الكوادر الوطنية حاليا خارج الوطن بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الغير طبيعية فلو توفرت الإرادة الحقيقية لإعادة بناء وأعمار وتنمية الاقتصاد الوطني سوف تكون أول من يسهم في تطوير القطاع النفطي.

ثانيا: أسلوب الاستثمار حسب عقود المشاركة بالإنتاج PSC

يقصد بعقد المشاركة بالإنتاج هي: اتفاقية بين شركة نفط اجنبيه وحكومة مضيفة وبموجب هذا العقد تجهز الشركة راس المال اللازم للاستثمار، حيث كان في ظل قانون أو اتفاقية الامتيازات ان الشركات الأجنبية لها ملكية النفط في باطن الأرض مقابل تعويض الدولة عنه، أما في حالة عقود المشاركة في الإنتاج تترك ملكية النفط قانونيا للدولة، بينما تعوض استثماراتها عن طريق اخذ حصة في الإنتاج متفق عليها مع الدولة وتخضع النسب للمفاوضات، حيث أن في هذا الأسلوب من الاستثمار تحتفظ الدولة بالملكية القانونية للاحتياطات النفطية، ولكن الشركات الأجنبية هي التي تحدد مستوى الإنتاج ونسب

وحصص المشاركة فيه، وكذلك هي التي تحدد حجم النفقات التشغيلية والاستثمارية وطبيعية التكنولوجيا وهذا يعني السيطرة كليا على الاحتياطات النفطية في الحقول.

شروط التعاقد في عقود المشاركة بالإنتاج

١. ان تكون الحقول النفطية المتعاقد عليها صغيرة بالنسبة للاحتياطي النفطي الكلي.
٢. ان تكون تكاليف الإنتاج فيها مرتفعة جدا لأسباب عديدة.
٣. ان تكون إمكانيات الاستكشاف غير مؤكدة.
٤. وقد تكون بعض الدول التي توقع هذا الأسلوب من الاستثمار هي ليست دول منتجة للنفط الخام بشكل تجاري ولا تملك احتياطات نفطية ضخمة.
٥. ارتفاع عامل المخاطرة بسب الطبيعة الجغرافية الصعبة أو التكوينات الجيولوجية المعقدة التي تحتوى على النفط الخام.

ان هذا الأسلوب الاستثماري (PSC) لم تعمل به الدول الرئيسية المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي تكون هناك أساليب استثمارية بديلة لتطوير الحقول النفطية، اقل كلفة واكثر فعالية كالاستثمار الوطني المباشر، ومشروعات الاستثمار المشترك وعقود الخدمة الفنية، ويمكن وضع مجموعة من المعايير للحقول النفطية وتوزيعها حسب الاحتياطي والإنتاج وقد يكون من المناسب تخصيص أسلوب استثماري معين لكل حقل حسب دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية العائدة له، وبما يحافظ على بقاء الثروة النفطية ملكا للشعب العراقي وبما ينسجم مع مبادي الدستور العراقي.

ولا ننسى ان كل من استراتيجية التنمية الوطنية (NDS) التي أصدرتها وزارة التخطيط في عام ٢٠٠٦، وكذلك مسودة قانون النفط والغاز الجديد كانت تروج وتدعو شركات النفط العالمية للاستثمار في قطاع النفط العراقي وفق عقود المشاركة بالإنتاج تحت اسم عقود التطوير والإنتاج.

مبادئ عقود المشاركة بالإنتاج(١)

١. تسلم الحكومة في بداية الإنتاج حصة مستمرة من النفط لقاء ما يسمى بالريع أو حق الملكية، وهي نسبة ثابتة من الإنتاج.
٢. للمقاول (الشركة الأجنبية) حصة من الإنتاج النفطي ويثبت حدها الأعلى في العقد بهدف استرجاع النفقات الاستثمارية في عمليات التحري والاستكشاف والتنقيب والإنتاج وكذلك لتغطية النفقات التشغيلية وهذه الحصه يطلق عليها نفط التكلفة(*) Cost oil ويستمر باستلامها لتغطية النفقات الاستثمارية ثم التشغيلية .

(١) أحمد بريهي العلي، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، العراق، كربلاء، ٢٠١٤، p.265.

(*) لاحظ الشكل في الصفحة (١٩)، الذي يوضح فيه حصص الحكومة والشركات الأجنبية حسب عقود المشاركة .

٣. ما تبقى من النفط المنتج يسمى نفط الربح profit oil ويقسم نفط الربح بين الحكومة والمقاول حسب نسب تحدد في العقد وهي تعد أرباحاً من المشروع لكن هذا يعتمد على: القدرة التفاوضية للدولة، وعلى طبيعة الحقل النفطي، وحجم الاستثمار المطلوب.
٤. يدفع المقاول (الشركة) إلى الحكومة ضريبة دخل income tax على حصتها من الربح والمتبقي يكون أرباحا صافية للمقاول.
٥. تستمر الاتفاقية بين (٢٥-٤٠) سنة وقد لا تحدد المدة.
٦. إن تحديد الأسعار والنسب تعتمد على المفاوضات بين الدولة والشركة.
٧. تضع الشركة بنود قانونية تقيد بموجبها الدولة في المستقبل من تغير معدلات الضرائب أو تحرير أي قانون من شأنها، أن يؤثر على الشركة.

ومن هنا يبدو ان هذا الأسلوب غير ملائم للاستثمار في القطاع النفطي العراقي للأسباب التالية:

١. ان للعراق احتياطات نفطية ضخمة ومؤكدة وصلت إلى اكثر من (١١٥) مليار برميل وغير مؤكد قد تصل إلى ٢٤٠ مليار برميل وتظهر الاحتياطات النفطية للحقول العراقية التي وردت في استراتيجية التنمية الوطنية للأقاليم ومسودة قانون النفط والغاز الجديد التي رشحت عددا منها للاستثمار حسب عقود المشاركة بالإنتاج مع الشركات الأجنبية في الجدول (٣).
٢. أن تكاليف إنتاج البرميل الواحد من نفط العراق هو الأدنى على المستوى العالمي حيث يتراوح بين (١,٥-٥) دولار للبرميل مقارنة في اكثر ١٠ دولار للبرميل الواحد في بحر الشمال واكثر من ٥٠ دولار للنفط الصخري الأمريكي.
٣. إن الطبقات الجيولوجية التي تقع فيها حقول النفط الخام والغاز قريبة من سطح الأرض ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية.
٤. عدم وجود عنصر المجازفة أو المخاطرة.
٥. إن معظم الحقول النفطية في الجداول (٤،٥،٦) هي حقول منتجة ومطوره جزئيا فلا يجوز إعطائها للشركات الأجنبية ليتم تطويرها حسب عقود المشاركة بالإنتاج PSC.
٦. حتى بالنسبة للأراضي العراقية التي لم يجري فيها مسوحات للاستكشاف النفط الخام فيها لتقدير حجم الاحتياطي بصورة مؤكدة لا يجوز إعطائها للشركات حسب أسلوب المشاركة بالإنتاج لان احتمال اكتشاف الاحتياطات فيها يصل إلى ١٠٠% وبمعدلات تجارية مربحة.

ثالثاً: أسلوب الاستثمار حسب عقود الخدمة الفنية TSC

حسب هذه العقود تقوم الدولة باتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال وتستلم جميع الإيرادات النفطية، أما دور الشركات النفطية فلا يتجاوز تأجير خدماتها الفنية لقاء اجر ثابت في العقد وتتضمن العقد أيضا تجهيز قطع الغيار والتكنلوجيا الحديثة والخبرات التي تحتاجها الدولة.

وتم تطبيق هذا الأسلوب الاستثماري منذ تأميم النفط في السبعينات وتنفذ حاليا في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وأظهرت الدراسات أن المكاسب والفوائد الفنية والمالية من جراء هذا الأسلوب كانت مضاعفة.

إن استراتيجية التنمية الوطنية "NDS" التي أصدرتها وزارة التخطيط عام ٢٠٠٦، كانت قد استهدفت الوصول إلى رفع مستوى الإنتاج من النفط الخام إلى ٣,٥ م. ب/يوم، وكانت تروج إلى دعوة شركات اجنبيه للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود المشاركة بالإنتاج.

وفي نفس الوقت إن مسودة قانون النفط والغاز للعام ٢٠٠٦ الذي لم يقر لحد الأن فانه يهدف إلى تحديث القطاع النفطي بمشاركة مستثمرين دوليين ومحليين يهدف الوصول إلى رفع مستويات الإنتاج والاحتياطي النفطي، وتعظيم الإيرادات المالية للعراق، وتأمين الإيرادات المالية للعراق، وتأمين نقل التكنولوجيا وتدريب العاملين العراقيين في هذه الصناعة.

وينص القانون على منح تراخيص العمليات النفطية على أساس عقود تطوير الإنتاج بين وزارة النفط والشركات الأجنبية، أما الحقول التي يتحدث عنها القانون فيها الحقول المنتجة حاليا وهي من الحقول العملاقة التي يبلغ احتياطاتها اكثر من ٨٦ مليار برميل وهي حوالي ٢١ حقل وتشكل ٧٤% من الاحتياطي النفطي المؤكد(١).

وكذلك يشمل هذا القانون الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة وهي ٦٤ حقل والتي يبلغ احتياطاتها حوالي ٢٤٠ مليار برميل(٢).

الشروط التي وضعها العراق في نموذج عقود الخدمة الاستثمارية(٣).

١. تحسين الإنتاج في الأمد القصير ورفعه بعد مرور ١٨ شهر من بدء سريان العقود.
٢. هدف الإنتاج الأقصى للأمد البعيد الذي تصله الشركات بعد ٦ سنوات من سريان العقود والذي يجب الاستمرار عليه لمدة لا تقل عن ٧ سنوات.
٣. حصة الشركات من عقد الخدمة ٥١% للدولة ٤٩% وبعدها اصبح ٢٥% للدولة و٧٥% للشركات الأجنبية وذلك للتعجيل في فترة استرداد الشركات النفقات الاستثمارية والتشغيلية.

---

(١) جدول (٥)

(٢) جدول (٦)

(٣) أحمد بريهي العلي، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، العراق، كربلاء، ٢٠١٤، ص٢٦٣.

٤. أن المستوى الأساسي للإنتاج في الحقول العاملة سوف ينخفض بنسبة ٥% سنويا بعد تحقيق الشركات زيادة الإنتاج مباشرا حيث ان الشركات تستلم أجورها على الزيادة في الإنتاج فوق المستوى الأساسي.

برنامج الاستثمار النفطي في العراق وجولات التراخيص

عقدت الجولة الأولى للتراخيص في حزيران عام ٢٠٠٩ واستلمت وزارة النفط عروض للاستثمار في ثمانية حقول للنفط والغاز ومن هذه الحقول:

١. حقل الرميلة: وكان هذا العقد من حصة شركة النفط البريطانية BP والشركة الحكومية الصينية CNPC وكانت أجرة الخدمة فيه ٢ دولار / برميل.

٢. حقل غرب القرنة: وكان ينتج ٢٦٠ الف برميل / يوم ويمكن رفع الإنتاج كحد أقصى إلى ٢٣٢٥ الف برميل / يوم.

٣. حقل الزبير: وهو ينتج حالياً ١٩٥ الف برميل/ يوم ويمكن زيادته إلى حوالي ١١٢٥ الف برميل / يوم.

٤. حقل كركوك : ينتج ٣٥٠ الف برميل / يوم ويستهدف زيادته إلى ٨٢٥ الف برميل / يوم .

٥. باي حسن ينتج ٩٦ الف برميل / يوم ويستهدف زيادته إلى ٣٩٠ الف برميل / يوم .

٦. حقل ميسان: ينتج حاليا ١١٨ الف برميل /يوم ويستهدف تحقيق ٤٥٠ الف برميل / يوم.

ولم تلبي الشركات شروط وزارة النفط ماعدا شركة النفط البريطانية Bp، والشركة الوطنية الصينية، والتي التزمت حقل الرميلة، حيث كانت عروض الشركات الأخرى، لا تستجيب للحد الأعلى لأجره الخدمة ولا إلى مستوى الإنتاج الأقصى الذي عرضته الحكومة.

وبعد مفاوضات مع الشركات تم منح عقد الخدمة لحقل غرب القرنة إلى ائتلاف شركات (Exxon, mobil) التي يقدر احتياطي حقل القرنة حوالي ٨,٦ مليون برميل وذلك مقابل أجره خدمة قدرها ١,٩٠ دولار/ برميل، كما وتم منح عقد الخدمة لتطوير حقل الزبير ذو الاحتياطي ٤٠٤ مليار برميل لشركات إيطالية وكورية، وأجرة الخدمة ٢ دولار للبرميل، وقد يصل الإنتاج الأقصى لحقول الرميلة وغرب القرنة والزبير إلى حوالي ٧,٦ مليون برميل/ يوم في غصون ٦ سنوات.

أما في جولة التراخيص الثانية: التي عقدت في أواخر عام ٢٠٠٩ وهي كما يلي:

حقل غرب القرنة(١) وحقل مجنون، وحقل الحلفاية، والقيّارة والغرّاف، وبدرة وجصّان وحسب مؤشرات الحقول المعروضة في جولة التراخيص الثانية كان الإنتاج الأقصى وأجرة الخدمة في كل من هذه الحقول كما يلي[١].

(١) المديرية العامة للتراخيص والعقود النفطية، وزارة النفط .

جدول رقم (٧)

يوضح الإنتاج الأقصى ٥/ يوم وأجره الخدمة لكل حقل

الحقل	الإنتاج الأقصى ب /يوم	أجرة الخدمة ب/ دولار
مجنون	١٨٠٠٠٠	١,٣٩
الحلفاية	٥٣٥٠٠٠	١,٤٠
القيارة	١٢٠٠٠	٥,٠
غرب القرنة	١٨٠٠٠٠	١,١٥
الغراف	٢٣٠٠٠٠	١,٤٩
بدرة	١٧٠٠٠٠	٥,٥٠
جصّان	١١٠٠٠٠	٦,٠٠

المصدر: المديرية العامة للتراخيص والعقود النفطية، وزارة النفط.

مقارنة بين كلفة الاستثمار للبرميل الواحد من النفط الخام حسب عقود المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة الفنية[١].

١. ان عقود المشاركة بالإنتاج تعني ان الشركة الأجنبية تملك راس المال وهي شريكة للدولة، بينما في عقود الخدمة الفنية ان الشركة لا تملك راس المال وهي ليست شريكة.
٢. حسب عقود المشاركة ان الشركة تستلم الإيرادات الكافية لاسترداد راس المال مع العائد المناسب للخطر، أما في عقد الخدمة فان الشركة تسترد النفقات الاستثمارية بالقيمة الاسمية وتتقاضى أجره خدمة مقطوعة على البرميل للتعويض عن الفرق بين القيمة الحالية والاسمية أي الفرق بين ما أنفقت واستردت.
٣. ان نسبة نفط الربح في عقود المشاركة تعتمد على الأسعار كليا في حين أجرة الخدمة للبرميل الواحد من النفط الخام مستقلة عن تغيرات الأسعار تماما.
٤. ان النفقات الاستثمارية في عقود المشاركة لا تسترد لان الشركات الأجنبية هي شريكة بالإنتاج والأرباح النفطية وهي تستلم حصة من نفط الربح.

وتشير المقارنة إلى أفضلية عقود الخدمة التي أبرمتها وزارة النفط على عقود المشاركة التي انجزها إقليم كردستان بدلالة معدل العائد الداخلي وكان الفارق اكبر لصالح عقود الخدمة الفنية، ومن هنا

(١) أحمد بريهي العلي، مصدر سابق، ص٢٦٦.

فان العراق قد نجح في تحاشي سيطرة الشركات على الاحتياطات الوطنية من خلال الترويج لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج ومحاولة تضمينه في مسودة قانون النفط والغاز الجديد.

ضوابط الاستثمار في عقود الخدمة الفنية:

١. ان المدة الزمنية لاتفاقيات الخدمة ٢٠ سنة.

٢. ان مدة الإنتاج الأقصى ppT ستكون ٧ سنوات.

٣. ان المدة المقررة للوصول إلى الإنتاج الأقصى ٦ سنوات، بعد سريان العقود وقد تصل إلى ٨ سنوات.

٤. بعد نهاية مدة الإنتاج الأقصى سيستمر الإنتاج ٩ سنوات أخرى.

تقييم البرنامج الاستثماري في القطاع النفطي

١. حسب البرنامج الاستثماري لوزارة النفط ان تنفيذ العقود المذكورة سوف يرفع الإنتاج العراقي من النفط الخام إلى ما يزيد عن ١١ مليون برميل يوميا قبل عام ٢٠٢٠[١].

٢. وحسب متوسط الكلفة الاستثمارية في أوبك سوف تكون التكاليف الإجمالية للبرنامج الاستثماري حوالي ١٢٠ مليار دولار وتكون الكلفة الاستثمارية للبرميل حوالي ١,٨٨ دولار.

٣. وسوف يكون الاستخدام الداخلي للنفط ٢,٥ مليون برميل / يوم في عام ٢٠٢٠.

٤. وسوف يكون النفط الخام المصدر ٨,٧ برميل / يوم عام ٢٠٢٠.

ويفترض هذا البرنامج اكتشاف احتياطيات نفطية أخرى قابلة للاستخراج فنيا واقتصاديا.

لاشك ان هذا البرنامج الاستثماري طموح جدا ولا يتناسب مع واقع البنية التحتية المتهالكة للصناعة النفطية بالإضافة إلى محدودية وضعف الطاقة الاستيعابية للنقل ومنافذ التصدير وقدرة الموانئ المحلية، كما وان الطاقة التصديرية الحالية لغاية ٢٠١٥ لا تتجاوز (٣) مليون/ برميل/ يوم وهي غير مستقرة، وقد يتأخر تنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير القدرات التصديرية.

من هنا فان تحديد الطاقة التصديرية بأكثر من ٨ مليون /برميل يوم/ قبل عام ٢٠٢٠ هو الأخر غير قابل للتنفيذ حتى بعد عام ٢٠٢٠ كما وقد يصطدم هذا البرنامج بمحدودية الطلب العالمي على النفط ومع ذلك ينبغي ان لا يجوز التعامل مع النفط العراقي وكأنه فقره موازنة للسوق النفطية حيث ان تنظيم العرض لكي ينسجم مع الطلب هو مهمة مشتركة لجميع المنتجين والعراق أحدهم وأعتقد أن العراق يعتبر الحلقة الأضعف من بين البلدان المنتجة للنفط من حيث القدرة على المساومة والتفاوض من أجل انتزاع حقوقه في الوصول إلى الطاقات التصديرية المناسبة لكي يمكنه تعويض الفرص الضائعة أمام الاقتصاد العراقي على مدى ٣٥ سنة مضت.

(١) احمد بريهي العلي: مصدر سابق ص٢٧٨

رابعاً: أسلوب الاستثمار المشترك بين الدولة والشركات الأجنبية:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم التعاقد بين الدولة ممثلة بشركة النفط الوطنية مع شركة أو عدة شركات أجنبية على تنفيذ مشروع براس مال مشترك ويتفق الطرفان على حصة كل مشترك من راس المال المشروع بحيث يقوم الشريك الأجنبي بتوفير كافة الخبرات اللازمة لإقامة المشروع وتشغيله وصيانته والمشاركة في أدارته، وقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي هذا الأسلوب في تنفيذ العديد من المشاريع النفطية وخاصة في مجال الصناعات البتروكيمياوية وان لهذا الأسلوب مزايا منها:

١. تستفاد الدولة من الخبرة الطويلة والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية والفنية الكبيرة التي يتمتع بها الشريك الأجنبي.
٢. تستفاد الدولة من أسواق الشركاء الأجانب حيث يمكن ان تُلزم الشريك الأجنبي بتسويق ٥٠% من أجمالي الإنتاج في المشروع المشترك في أسواق الشريك الأجنبي، حيث ان الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها المشروعات خاصة البتروكيميائية وقد يفيض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
٣. يمكن إنجاز دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتنفيذ المشاريع في الوقت المحدد حيث ان الشريك الأجنبي لا يمكن ان يعرض نفسه للخسائر نتيجة التأخير في تنفيذ المشروع.
٤. ان مشاريع الصناعة النفطية وخاصة البتروكيميائية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وبذلك يمكن عن طريق الاستثمار المشترك تهيئة هذه الأموال.
٥. يمكن تجاوز كل حالات الفساد المالي والإداري، أو التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة التي ترافق تنفيذ المشاريع الحكومية وذلك من خلال الإدارة المشتركة.

وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من خصائص النموذج النرويجي في منح التراخيص والمشاريع المشتركة وهي كما يلي[١]:

١. تكون صيغة التعاقد هي مشاريع مشتركة تكون الدولة شريكا فيها وهذا يتطلب ضرورة توقيع عقد تشغيل مع الشركة الأجنبية التي ترسي عليها المناقصة.
٢. قبل الشروع بالتفاوض مع الشركات على الدولة ان تنفذ ما يلي:
   - تقوم بعمليات المسح الزلزالي.
   - تهيئة الدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
   - تهيئة نموذج للعقود حسب معاييرا أهلية الشركات.

(١) فاروق القاسم: النموذج النرويجي في إدارة المصادر البترولية، مجلة عالم المعرفة ٢٠١٠/٣٧٣، ص٣٦٣. كذلك ندوة حول الثروة النفطية العراقية – قضايا الإدارة والتنمية بأشراف مدرسة لندن للاقتصاد التي انعقدت في لندن تموز ٢٠٠٥ – مجلة الحكمة العدد ١٤٠ السنة الثامنة ٢٠٠٥

- تصنيف الحقول وتهيئة مناطق الاستكشاف.

٣. ان فترة الاستكشاف ٦ سنوات ويمكن تمديدها.

٤. تستطيع الدولة ان تقرر حصتها من المشروع.

٥. يمكن للدولة تنويع الشركات النفطية الوطنية والدولية لكل مشروع حيث ان كل شركة يمكن ان تقدم خبرة مختلفة للمشروع .

٦. يستطيع النظام المالي في الدولة أن يفرض ضرائب.

ويمكن توجيه بعض الانتقادات والتحفظات حول العقود وجولات الترخيص التي أبرمتها وزارة النفط:

١. ان جولات التراخيص والعقود التي أبرمتها الوزارة كانت بدون الاعتماد على استراتيجية اقتصادية واستثمارية ذات أهداف واضحة.

٢. عدم الشفافية لاتفاقيات جولات التراخيص مع الشركات الأجنبية حيث لماذا لا ينشر النصوص الكاملة لهذه العقود ولدنيا مثال على مسالة الشفافية في ليبيا حيث تم نشر هذه الاتفاقيات والإعلان عنها في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة.

٣. إن جولات التراخيص شملت الحقول الحالية المنتجة والحقول المكتشفة ولكنها غير مطورة وهناك اكثر من ١٧ حقل نفطي مطور ومنتج يمكن تأهيلها بكوادر فنية وطنية.

٤. هذه العقود مع الشركات جاءت بمعزل عن الاستفادة من القوانين المنظمة لاستثمار الثروة النفطية كقانون حماية الثروة الهيدروكربونية ٨٤ لسنة ١٩٨٥ وقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ وقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧.

٥. لا يد من التحفظ على مسالة إمكانية بعض الشركات الأجنبية في تنفيذ العقود الاستثمارية حيث ان الظروف السياسية والأمنية الغير طبيعة حاليا في العراق تجعل من الشركات الكبرى وذات الخبرة العالية لا تميل إلى الدخول في تقديم العروض في جولات التراخيص كونها تعتبر ذلك مجازفة في سلامة الاستثمارات وأرواح منسبيها وهذا يعني ان تقديم بعض الشركات الصغيرة وذات الخبرة القليلة لعروضها وتوقيع العقود مع احتمال عدم الالتزام بها وخير مثال على ذلك ما حصل فترة الحصار الاقتصادي في التسعينات وهذا يعني خسارة للفرص والتكاليف الباهظة التي تفرضها الشركات في ظل وضع سياسي وأمني غير طبيعي ولا يتوقع من هذه المشاريع الكبرى.

٦. من خلال استعراض للمسودة قانون النفط والغاز الجديد يبدو لي هناك تداخل وعدم وضوح على الأقل من الناحية النظرية بين المهام والصلاحيات لوزارة النفط والمجلس الاتحادي للنفط والغاز

المقترح في القانون، ويبدو أن المهام والصلاحيات الواسعة للمجلس من شانها تهميش دور وزارة النفط.

٧. لم يشر القانون الجديد إلى مسالة ارتباط صندوق الموارد النفطية المقترح وكذلك صندوق المستقبل.
٨. ويبدو أن استمرار انخفاض أسعار النفط كان لها نتائج سلبية كبيرة على إمكانية العراق في تسديد مستحقات الشركات الأجنبية الأمر الذي دفع ببعضها إلى محاولة إعادة النظر بالعقود لغرض ضمان تسديد مستحقاتها أو إدخال بنود أخرى من شأنها أن تؤدي إلى احتمال رهن الاحتياطات النفطية في المستقبل أو المساس في ملكية الدولة للثروة النفطية. وفي الآونة الأخير تم التفاوض للاقتراض للوفاء في تسديد مستحقات الشركات.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. ان استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية من شأنها ان لا تسمح بوجود بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.
٢. عدم وجود استراتيجية اقتصادية واستثمارية ذات أهداف واضحة يعتمد عليها الاقتصاد العراقي.
٣. عدم وجود تشريعات اقتصادية واستثمارية تنظم الاطار الإداري والقانوني للاقتصاد العراقي بشكل عام وأنشطة القطاع النفطي بشكل خاص فضلا عن عدم تفعيل أو الالتزام في البعض من هذه التشريعات.
٤. عدم الشفافية في الإدارة الاستثمارية في القطاع النفطي الأمر الذي أدى إلى تفتشي حالات الفساد المالي والإداري.
٥. تخلف البنية التحتية للمنشآت النفطية العراقية وخاص مكابس الغاز ومحطات عزل الغاز ومحطات الضخ وأنابيب نقل النفط الأمر الذي يقف حائلا دون إمكانية زيادة الإنتاج والتوسيع في الطاقات التصديرية.
٦. ان تركيز السياسية النفطية على تصدير النفط الخام وعدم التوجه نحو تطوير الصناعة النفطية والاستفادة من تعظيم القيمة المضافة يعني الاستمرار في استنزاف وهدر هذه الثروة.
٧. هناك مشاكل كبيرة في نشاط الإنتاج والتصدير من النفط الخام منها:

يخص التخريب والتآكل الذي أصاب الصناعة النفطية وقدم خطوط الأنابيب وعدم كفاءتها، وعدم كفاية أحواض التخزين ومحدودية إمكانية الموانئ على التصدير، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري في معظم أنشطة القطاع النفطي.

٨. ان الاستثمار في مشاريع التصفية النفطية في العراق يعاني من خلل كبير جدا يعود قسم منه إلى الخلل في السياسة النفطية التي اعتمدت على تصدير النفط الخام فقط وأهملت تصنيعه وذلك لسد الحاجة المحلية المتزايدة من المشتقات النفطية ثم أيضا لأغراض التصدير للأسواق العالمية بدلا من التوجه نحو الاستيراد وكذلك يساهم في هذا الخلل الأعمال التجريبية للأنابيب النفطية المغذية للمصافي بالإضافة إلى قدم التكنولوجيا والمعدات العاملة في هذه الصناعة.

٩. إن النفط من كردستان وكركوك هو الآن خارج إدارة الحكومة المركزية ويجري تصديره بعيداً عنها، وهو يصل إلى حوالي مليون ونصف مليون برميل يومياً، وهذا يعني أن إيرادات النفط سوف تنخفض بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٤.

١٠. إن الحكومة الآن تتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض جديدة ولحد الآن لم يكاد العراق أن يتخلص من ديونه السابقة والتعويضات، فكيف به وهو يلزم نفسه بديون جديدة وفق شروط مجحفة؟ وهي ملزمة للحكومة.

١١. في ظل تدهور أسعار النفط الخام والأزمة التي يعاني منها العراق يحصل انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار نتيجة تردد أفعال المضاربين والمافيات ضد الحكومة عندما قامت بتخفيض الكميات المباعة من الدولار في مزاد العملة الأجنبية والإجراءات الرقابية على المصارف المصرح لها بشراء وبيع الدولار.

التوصيات والمقترحات

١. ضرورة الاتفاق وبشكل عاجل جدا على استراتيجية اقتصادية واستثمارية واضحة الأهداف ووسائل التنفيذ، يؤشر فيها الأسلوب أو الأساليب الاستثمارية المناسبة للقطاع النفطي تتضمن ما يلي:

أ. عدم المساس بملكية الدولة للثروة النفطية والغاز.

ب. ان لا يصبح القطاع النفطي بمثابة دولة داخل دولة.

ج. ان يتم التأكيد على أهمية الاستثمار الوطني في القطاع النفطي ويكون هو النشاط القائد فيه.

د. ينبغي الاستعانة بالاستثمار الأجنبي لتجهيز الخبرات الفنية وإدخال التكنولوجيا الحديثة وفق أسلوب عقود الخدمة الفنية.

٢. ضرورة الإسراع في تعديل وتشريع مسودة قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٦ بما ينسجم مع النقطة (١) أعلاه.

٣. ان تتولى شركة النفط الوطنية قيادة وتطوير القطاع النفطي وتكون مستقلة أداريا وماليا عن تدخلات بيروقراطية الحكومة والسياسيين وان تعمل بأسلوب شفاف وخاضع للمسالة وتكون هذه الشركة مملوكة للدولة بالكامل وهذا يتطلب تشريع قانون ينظم عمل الشركة.

٤. ضرورة دراسة فك ارتباط شركات النفط والتكرير العراقية القائمة حاليا بوزارة النفط وألحاقها بشركة النفط الوطنية.

٥. لا ينبغي استحداث شركات نفطية للأقاليم وإخضاع شركات النفط الحالية لإدارة الإقليم الفدرالية لان الحكومة المركزية تستطيع إدارة القطاع النفطي بقدرات تفوق قدرات الأقاليم من النواحي التالية.

أ. ان الحكومة المركزية تستطيع إدارة التنمية بشكل متوازن بين قطاع النفط وبقية القطاعات الأخرى.

ب. ان الحكومة المركزية هي اقدر على حل المشاكل المالية والتحويلية التي تحصل بين الأقاليم.

ج. ان الحكومة المركزية قادرة على حل مشاكل البنية التحتية والبيئية والاجتماعية بين الأقاليم.

٦. ضرورة تفعيل دور الشفافية والمساءلة وإلزام جميع فعاليات القطاع النفطي باتباع كل الأساليب التي من شأنها ان تتيح لكل الجهات الرقابية من اللجان البرلمانية وهيئة الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والصحافة ومنظمات المجتمع المدني والمستثمرين وخاصة في عمليات المناقصة والتراخيص وان تكشف الشركات النفطية المملوكة من قبل الدولة عن كل المعلومات والبيانات المالية والتقارير الخاصة بالتدقيق القانوني من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري وينبغي ان ينظم ذلك بقانون يسمى قانون الشفافية والمساءلة.

٧. ان تخضع شركات النفط الأجنبية للإعلان عن المدفوعات إلى الحكومة أو الموظفين الرسميين مقابل التراخيص والعقود النفطية وقد يكون من الضروري ان يصبح للدولة نظام لتصنيف الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق ويتم تصنيفها بحسب مدى التزامها بالشفافية والمسالة، وقد يكون المناسب نشر كل المعلومات أو البيانات بالقطاع النفطي (خاصة عمليات المناقصة والتراخيص أو نتائج المفاوضات مع الشركات على الموقع الرسمي لوزارة النفط.

٨. لا بد من الاتفاق على قانون خاص ينظم العلاقات بين الأقاليم والحكومة المركزية من الناحية الإدارية والمالية حول الإيرادات النفطية يستند إلى الضوابط التالية:

أ. ان يكون هناك إقرار من الحكومة المركزية بان للأقاليم المنتجة للنفط حق خاص في الإيرادات المتولدة عن الإنتاج لكن دون ان يكون حقا حصريا لها دون العراقيين.

ب. ضرورة ان تستمر الحكومة المركزية بإدارة حقول النفط في الإقليم أو المحافظات المنتجة للنفط حتى بعد ان تصبح أقاليم مقابل ان تحصل على نسبة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والأقاليم المرتقبة.

ج. يمكن تطوير نظام البترو دولار بحيث يأخذ بنظر الاعتبار الثقل السكاني وحجم الإقليم او المحافظة وحاجتها للاستثمار ومسالة درجة المحرومية بالإضافة إلى مؤشرات أخرى يمكن الاستفادة منها في تحديد النسب.

د. من المناسب تأسيس صندوق للموارد النفطية تودع فيه جميع الموارد النفطية وتنظم ادارته بقانون خاص ويدار من قبل مجلس إدارة يرتبط بمحافظ البنك المركزي، وذلك لضمان تحقيق العدالة في توزيع الايردات النفطية وفي نفس الوقت تحقيق التنمية المنشودة.

ه. من الضروري تأسيس صندوق المستقبل تودع فيه نسبة من الموارد النفطية وتنظيم أدارته بقانون خاص ويرتبط بالبنك المركزي.

و. تخضع الصناديق المذكورة في د، هـ لقانون الشفافية والمساءلة المذكور في التوصية (٦) الأنفة الذكر.

٩. من الضروري حاليا التوجه نحو الاستخدامات البديلة للنفط وليس فقط الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة كونه يدخل كمادة أولية في صناعة البتروكيماويات وصناعة التصفية وصناعة الأسمدة ويمكن تطوير هذه الصناعات ليس فقط لأغراض الاستهلاك المحلي بل لأغراض التصدير.

١٠. اصبح من الضروري جدا اعتماد استراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي والتوجه نحو استغلال الغاز الطبيعي والكبريت، والتحول نحو استخدام الغاز كمصدر مهم لتوليد الطاقة الكهربائية بدلا من النفط، بالإضافة إلى إمكانية تطوير مشاريع الحديد والصلب والفوسفات .

١١. ان مسالة التحول من مركزية صنع القرار بخصوص السياسة النفطية له إيجابيات ولكن أيضا هناك محاذير كبيرة من التحول. بسرعة نحو لا مركزية صنع القرار في القطاع النفطي خاصة في الوقت الحالي، ولكن له مزايا هي عملية الفصل بين الجوانب الإدارية والجوانب الإنتاجية والتجارية في القطاع النفطي، وذلك بان ترتبط كل الدوائر الرقابية والإشرافية بوزارة النفط وان الدوائر التي يتعلق عملها بتنفيذ عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب والإنتاج والتسويق والتصدير فيكون ارتباطها بشركة النفط الوطنية، ولكن التخوف هو من أن يصبح المجلس الاتحادي للنفط والغاز المقترح هو الأخر الذي يجمع بين صلاحيات الإدارة والمصالح التجارية والإنتاجية للحكومة في الوقت نفسه وهذا كان دور وزارة النفط الحالية، وبالتالي لا بد من التريث والتأكد من عدم التداخل في المهام والصلاحيات في إدارة القطاع النفطي.

١٢. إن إيرادات النفط من كردستان وكركوك ينبغي أن تدخل ضمن الموازنة بغض النظر عن الإدارة أو البيع.

١٣. من الضروري أن يطالب العراق بالأموال المحتجزة لدى الأمم المتحدة والتي تقدر بأكثر من مليارين ونصف مليار دولار بدلاً من التوجه نحو الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

١٤. من الضروري جداً حالياً إلغاء مزاد العملة الأجنبية بشكل كامل لأن ذلك يعني استمرار استنزاف العملات الأجنبية في ظل تدهور أسعار النفط الخام والبلد يواجه عجز قدره (٢٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥ من أصل موازنة تقدر بـــ(١٠٠) مليار دولار.

جدول رقم (١)

الاحتياطي من النفط الخام في العراق مقارنة بدول اوبك للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ (مليار برميل عند نهاية السنة)

الدول الأعضاء	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	% الى احتياطي اوبك عام ٢٠٠٥	معدل النمو ٢٠٠٠-٢٠٠٥
السعودية	٢٦٢,٨٠	٢٦٢,٨٠	٢٦٢,٧٩	٢٦٢,٧٣	٣٦٤,٣١	٢٦٤,٣١	٢٩,٤٧٦	٠,٠٩
ايران	٩٩,٥٣	٩٩,٠٨	١٣٠,٦٩	١٣٣,٢٥	١٣٢,٤٦	١٣٢,٤٦	١٤,٧٧٢	٤,٨٧
العراق	١١٢,٥٠	١١٥,٠٠	١١٥,٠٠	١١٥,٠٠	١١٥,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١٢,٨٢٥	٠,٣٦
الكويت	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	٩٩	١٠١,٥٠	١٠١,٥٠	١١,٣١٩	٠,٨٤
الامارات	٩٧,٨٠	٩٧,٨٠	٩٧,٨٠	٩٧,٨٠	٩٧,٨٠	٩٧,٨٠	١٠,٩٠٧	٠
فنزويلا	٧٦,٨٥	٧٧,٦٩	٧٧,٣١	٧٧,٢٣	٧٩,٧٣	٧٩,٧٣	٨,٨٩١	٠٦١
ليبيا	٣٦	٣٦	٣٦	٣٩,١٣	٣٩,١٣	٣٩,١٣	٤,٣٦٣	١,٣٩
نيجيريا	٢٩	٣١,٥٠	٣٤,٣٥	٣٥,٢٦	٣٥,٨٨	٣٥,٨٨	٤,٠٠١	٣,٦١
قطر	١٣,١٦	١٥,٢١	١٥,٢١	١٥,٢١	١٥,٢١	١٥,٢١	١,٦٩٦	٢,٤٤
الجزائر	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٨٠	١١,٣٥	١١,٣٥	١,٢٦٥	٠,٠٥
إندونيسيا	٥,١٠	٥,١٢	٤,٧٢	٤,٣٢	٤,٣٠	٤,٣٠	٠,٤٧٩	(٢,٨٠)
مجموع اوبك	٨٤٠,٥٥	٤٨٤,٠١	٨٨١,٦٨	٨٩٠,٧٣	٨٩٦,٦٧	٨٩٦,٦٧	١٠٠	١,٠٨

المصدر:- اوبك، ((تقرير الامين العام السنوي الثلاثون))، الكويت، للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

جدول رقم (٢)

انتاج النفط الخام في العراق مقارنة بدول اوبك لسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ (الف برميل / يوميا)

الدول الأعضاء	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	% من انتاج اوبك عام ٢٠٠٦	معدل نمو ٢٠٠٠– ٢٠٠٦
السعودية	٨,٠٩٠	٧,٨٩٠	٧,٠٩٣	٨٤٠٠	٨,٩٥٧	٩,٣٩٠	٩,١١٧	٢٩,٤٨٨	١,٧٢
ايران	٣,٦٦١	٣,٧٠٧	٣,٤٣٠	٣,٧٣٠	٣,٩٣٠	٣,٩٢٤	٣,٨٤٥	١٢,٤٣٦	٠,٧٠
فنزويلا	٢,٨٩١	٢,٧٩١	٢,٤٣١	٢,١٤٦	٢,٥٨٢	٢,٦٣٣	٢,٥٣٩	٨,٢١٢	(١,٨٣)
الكويت	١,٩٨٣	١,٩٤٧	١,٧٤٥	٢,١٢٠	٢,٣٤٤	٢,٥٠٤	٢,٥٠٥	٨,١٠٢	٣,٣٩
الامارات	٢,٢٨٠	٢,٢٣١	١٩٠٠	٢,٢٢٥	٢,٣٦٠	٢,٤٤٧	٢,٥٣٨	٨,٢٠٩	١,٥٤
نيجيريا	٢,٠٥٣	٢,٠١٧	١٩٤٥	٢,١٢٠	٢,٣٢٢	٢,٤١٢	٢,٢٣٢	٧,٢١٩	١,٢٠
العراق	٢,٧٠٠	٢,٦٠٠	٢,١٢٦	١٢٧٥	٢,٠١٥	١,٨٣٠	١,٩٣٢	٦,٢٤٨	(٤,٦٦)
ليبيا	١,٣٤٧	١,٣٢٣	١,٣١٥	١٤٠٠	١,٥٣٧	١,٦٤٢	١,٧٠٢	٥,٥٠٥	٣,٣٩
الجزائر	٠,٧٩٦	٠,٨٤٢	٠,٨٥٠	١,٠٥٠	٢,٣٥٢	١,٣٤٩	١,٣٦٧	٤,٤٢١	٨,٠٣
إندونيسيا	١,٢٧٢	١,٢١٤	١,١١٦	١,٠٢٠	٠,٩٦٨	٠,٩٤٢	٠,٨٩٦	٠,٢٨٩	(٤,٨٨)
قطر	٠,٦٤٨	٠,٦٣٢	٠,٥٦٨	٠,٦٣٥	٠,٧٧٧	٠,٧٩٢	٠,٨٢٢	٢,٦٥	٣,٤٥
مجموع اوبك	٢٧,٧٢٣	٢٧,١٩٦	٢٤,٥٢٢	٢٦,١٢١	٣٠,٠٢٣	٣١,١٢١	٣٠,٩١٧	%١٠٠	١,٥٦

المصدر:– اوبك، تقارير الامين العام السنوي للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦، الكويت.

أنتاج النفط الخام والتصدير في العراق للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)

السنوات / البيان	الف برميل / يوميا	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
انتاج النفط الخام		٢,٠٣٦	٢,٢٨٠	٢,٣٣٦
كمية التصدير		١,٦٤٣	١,٨٤٩	١,٩٠٦

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة.

جدول رقم (٣)

الحقول النفطية التي سوف يتم تطويرها

وفقا لاتفاقيات المشاركة بالانتاج كما وردت في استراتيجية التنمية الوطنية

اسم الحقل المرشح	اسم الشركة الاجنبية	البلد	الاحتياطي مليار برميل	قيمة العقد مليون / دولار	الانتاج قبل التطوير ب / ي	الانتاج بعد التطوير الف ب / ي
حقل قبة خرمالة	ايفرس اسيا للهندسة التكنلوجية	تركيا		٤١٥٠	٣٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
حقل مجنون	–	–	١١–٣٠	٤ مليارات		٤٥,٠٠٠
حقل الحلفاية	مجموعة شركات شيل، BHB، بيلتون ودجلة لنفط		٤,٥	–	–	–
حقل الناصرية	ايني ريبول					
توبا	ONGC، سونا تراك وبترومني					
ارطاوي	شيل، بتروناس وكانوكي					
الغراف	ماشيينمبورت وروزنيفتكاز اكبورت					
العمارة	بتر فيتنام ورنور السورية					

المصدر:– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ((الملخص المعد لإدارة الحوار الاقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية NDS في المنطقة الجنوبية من العراق))، كانون الثاني / ٢٠٠٦، ص٢١.

شكل يوضح تسلسل العوائد النقدية بين الحكومة والشركات الاجنبية حسب عقود المشاركة بالإنتاج

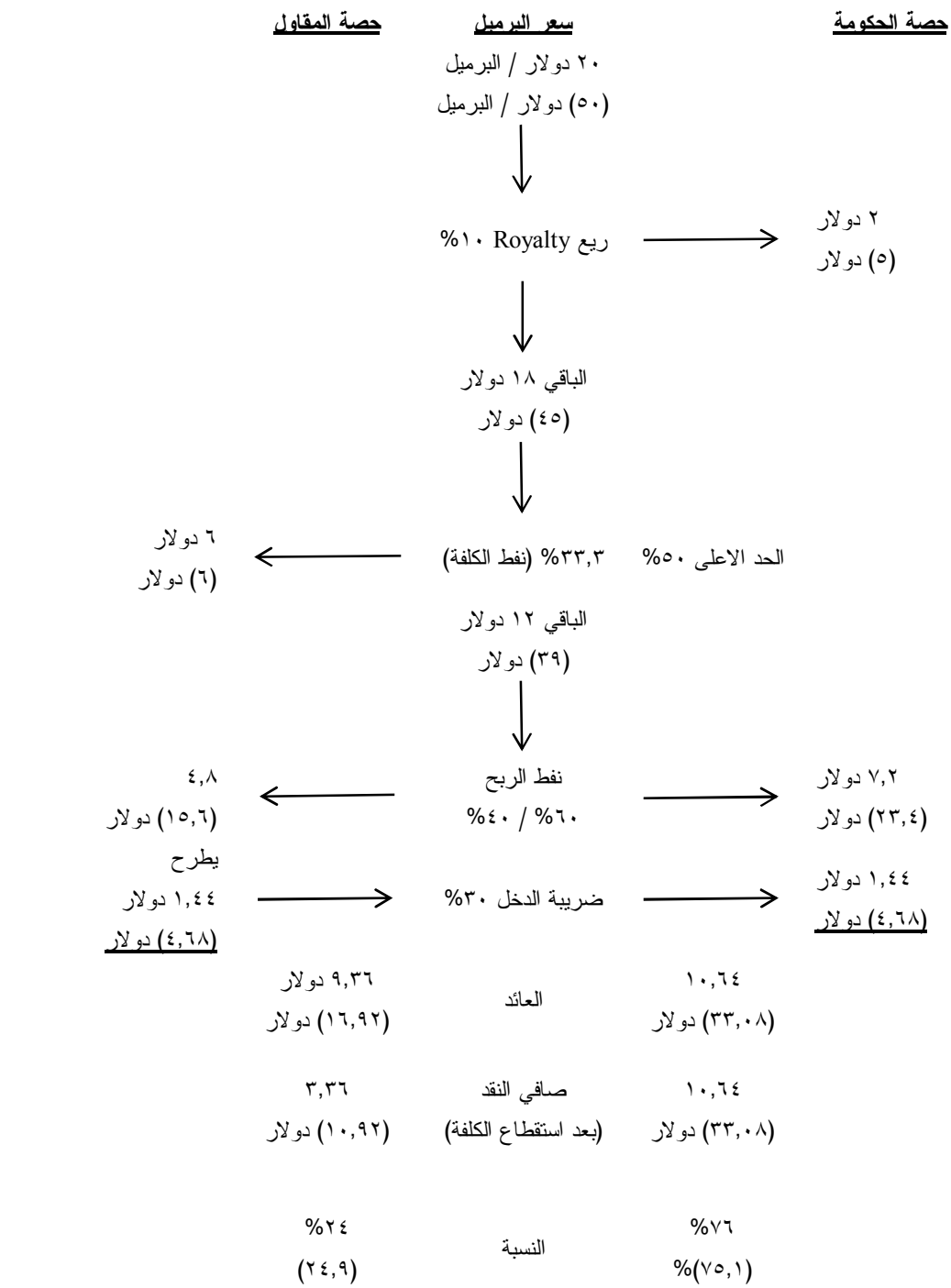

جدول رقم (٤)

الحقول المنتجة حاليا في العراق

المحافظات	عدد الحقول	الاحتياطي النفطي / مليون برميل	الانتاج الحالي الف برميل / يوميا	الملاحظات
البصرة	١٠	٦١,٣٦٠	١٨٠٠	تشمل حقول مجنون / نهران عمر / غرب القرنة
ميسان	٣	٢,٦٥٠	٤٠	تشمل حقول ابو غراب / يزركان / فكة
ذي قار	–	–	–	–
المثنى	–	–	–	–
القادسية	–	–	–	–
بابل	–	–	–	–
النجف	–	–	–	–
كربلاء	–	–	–	–
واسط	–	–	–	–
الانبار	–	–	–	–
بغداد	١	٦٥٠٠	٢٠	تشمل حقل شرق بغداد مشترك مع محافظتي صلاح الدين ويمتد جنوبا باتجاه محافظة واسط
صلاح الدين	١	٥٠٠	٢٥	تشمل حقل عجيل
ديالى	١	٣٠	١٠	تشمل حقل نفط خانة في خانقين
كركوك	٤	١٢٣٥٠	٥٧٠	تشمل حقول قبة خرمالة / جمبور / باي حسن / خباز
السليمانية	–	–	–	–
اربيل	١	٢٢٠٠	٣٠	قبة خرمالة مشترك مع حدود كركوك
دهوك	–	–	–	–
الموصل	٣	١٠٤٠	٣٠	قيارة / عين زالة / صفية
المجموع	٢٤	٨٦,٦٣٠	٢٥٢٠	

المصدر: كامل المهيدي، التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد، الحوار، العدد ٥، ص١٨.

جدول رقم (5)

الحقول النفطية التس سوف يتم تطورها وفقا لاتفاقيات المشاركة بالانتاج كما وردت في استراتيجية التنمية الوطنية

اسم الحقل المرشح	اسم الشركة الأجنبية	البلد	الاحتياطي مليار برميل	قيمة العقد مليون/ دولار	الإنتاج قبل التطور ب/ي	الإنتاج بعد التطور الف ب /ي
١. حقل قبة الخرمانة	ايفرس اسيا للهندسة التكنولوجية	تركيا		٤١٥٠	٣٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢. حقل مجنون				٤مليارات		٤٥٠,٠٠٠
٣. حقل الحلفاية	مجموعة سركا تشي BHB، بيلتون ودجلة للنفط		١١-٣٠			
٤. حقل الناصرية	ايني ، ريبول		٤,٥			
٥. توبا	ONGC سونا تراك وبتروميني					
٦. ارطاوي	شيل بتروناس وكانوكي					
٧. الغراف	ماشينمبورت وروزنيفتكاز اكسبورت					
٨. العمارة	بتر فيتنام ونور السورية					

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ((الملخص المعد لإدارة الحوار الإقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية NDS في المنطقة الجنوبية من العراق))، كانون الثاني/ ٢٠٠٦، ص٢١.

جدول رقم (٦)

حقول النفط المكتشفة غير المطورة في العراق

المحافظة	عدد الحقول	الاحتياطي النفطي ملون برميل	الانتاج المتوقع من الحقول الجديدة الف ب / ي	اسماء الحقول النفطية
البصرة	٥	٤٤٥٠	٨٥٥	تشمل: ارطاوي / راجي / نهران عمر / طوبة / سبية
ميسان	٨	٥٨٢٥	٤٣٠	تشمل: حلفاية حويزة / عمارة / رفاعي / نور / كميت / رافدين / دجيلة
ذي قار	٣	٥٠٧٠	٤٩٠	تشمل: الناصرية / الغراف / رافدين غربي
المثنى	١	٢٠	٥	تشمل: ابو خيمة
القادسية	–	–	–	–
النجف	١	٢٠٠	٢٠	تشمل: حقل شرق الكفل وهو مشترك مع كربلاء
كربلاء	٢	٣٤٠	٣٠	تشمل: حقلي مرجان وغرب الكفل
بابل	–	–	–	–
واسط	٣	١٣٥٠	١٥٠	تشمل: حقول الاحدب والظفرية وبدرة
الانبار	–	–	–	–
بغداد	–	–	–	–
صلاح الدين	٤	٢٢٢٥	١٢٥	تشمل: شمال (شرق بغداد) / حقول بلد / تكريت / يلخانة
ديالى	٧	٦٢٠	١٥٠	تشمل: خشم الاحمر / انجانة / نادومان / جياشرخ / قمر / نفط خانة / جريابيكابا بالاضافة الى ثلاثة حقول غاز
كركوك	٢	١١٢٥٠	٨٥	تشمل: حمرين / جديدة
السليمانية	–	–	–	تشمل حقلين غازيين هما: جمجمال وكورمور
اربيل	٤	٩٦٠	٢٧٥	تشمل: قرة جوق / مخمور /

				طقطق / دميراغ
دهوك	–	–	–	–
الموصل	٧	٢٤٧٠	١٩٠	تشمل: نجمة / جوان / قصب / علان / سرجون / ابراهيم / بطمة
المجموع لغير المطورة	٤٧	٢٤٦٨٠	٢٧٧٠	
المجموع للمطورة	٢٤	٨٦٦٣٠	٢٦٤٠	
المجموع الكلي	٧١	١١١٣١٠	٥٤١٠	

المصدر: كامل المهيدي، التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد، الحوار، العدد، ص ١٨.

المصادر

١. احمد بريهي علي:- الاستثمار الاجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، العراق – كربلاء – ٢٠١٤ ص٢٦٣.

٢. عبد علي المعموري:- مسودة قانون النفط والغاز الجديد، مجلة ابحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية العدد ٢ / ٢٠٠٧ السنة الاولى.

٣. فاروق القاسم: النموذج النرويجي في إدارة المصادر البترولية مجلة عالم المعرفة العدد ٣٧٣ / ٢٠١٠.

٤. كامل المهيدي: التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد – الحوار العدد ٥ ص ١٨.

٥. وزارة النفط: المديرية العامة للتراخيص والعقود النفطية.

٦. وزارة المالية: دائرة المحاسبة.

٧. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: الملخص المعد لإدارة الحوار الإقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية NDS في المنطقة الجنوبية من العراق ٢٠٠٦.

٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨.

٩. أوبك: تقارير الأمين العام السنوي، الكويت (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦).

١٠. مسودة قانون النفط والغاز الجديد لعام ٢٠٠٦.

١١. ندوة حول الثروة النفطية العراقية، قضايا الإدارة والتنمية بإشراف مدرسة لندن للاقتصاد والتي انعقدت في لندن تموز عام ٢٠٠٥ – مجلة الحكمة / العدد ٤٠ السنة الثامنة عام ٢٠٠٥.

12. Kirsten Bindeman: Production – sharing Agreement: An Economic Analysis. Oxford Institute for Energy studies. 1999. Obtained from [www.oxforenergy.].